معوقات تحقيق الشراكة المجتمعية بين منظمات حماية البيئة لمواجهة تداعيات ظاهرة تغير المناخ

إعـــــداد

عبد الغني نبيل مبارك عبد الغني

باحث دكتوراة قسم التنمية والتخطيط

كلية الخدمة الاجتماعية

جامعة الفيوم

أولا: مشكلة الدراسة

إن التنمية المستدامة هي الطريقة الأكثر نفعاً لمواجهة مشكلات التنمية التقليدية، والتي سبق تجربتها في كثير من المجتمعات ولم تؤتى ثمارها ونتج عنها الكثير من المشكلات البيئية التي جلبت المخاطر والأضرار البيئية، حيث تستهدف تحقيق معدلات التنمية الاجتماعية التي تحقق احتياجات وطموحات الجيل الحالي من البشر وتحسين توعية حياتهم دون المساس بحقوق الأجيال القادمة مستقبلاً في التمتع بثمار التنمية بأنواعها، ومن تتجنب التعرض للملوثات المختلفة والحفاظ على البيئة وتحقيق الاستدامة من خلال مراعاة البعد البيئي في عمليات التنمية (ناجي، ٢٠١٥، صفحة ٢٥).

حيث اقترن مفهوم التنمية المستدامة دوماً بمفهوم حماية البيئة، حيث يتداخل كافة أبعاد التنمية المستدامة (اقتصادية– اجتماعية– بيئية) ولا تكون منفصلة عن بعضها البعض وفي إطار عن التوازن لتحقيق جودة الحياة (خليل، ٢٠١٧، صفحة ١١٦).

وتُعد التنمية المستدامة من نموذج التفكير في المستقبل تتداخل فيه كافة الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، فلا تكون منفصله عن بعضها البعض، في إطار من التوازن سعياً لتحصين جودة الحياة وتوفير فرص الحياة الجديدة (United Nation Enviroment program (unep), 2011, p. 2)

حيث أصبحت البيئية مجالاً للاهتمام العملي، حيث تعددت الدراسات و البحوث التي حاولت إثارة الوعي بأهمية البيئة ومواردها، وما تتعرض من استنزاف وإفساد مقصود والدعوة إلى ضرورة الحفاظ على التوازن البيئي وكذلك عقدت العديد من المؤتمرات العالمية حول القضايا البيئية ومشكلاتها بدءاً من عام ١٩٧٢ بستكولهم، وحتى الأن وتلاحق التقارير العالمية بشأنها ولجان دراسة مشكلاتها وهذا فضلاً عن أن الأنسان فدا استبداده القلق حول مستقبل حياته في البيئة، فبدأ يراجع نفسه في طريقة تعامله مع عناصرها ومكوناتها واتجه نحو التخطيط لمواجهة مشكلاتها في الوقت الحاضر، والإعداد لتلافيها في المستقبل (جهاز شئون البيئة، ٢٠٠٧، صفحة ٢).

وقد أشارت دراسة (وليد، ٢٠١٤) على أهمية الحفاظ على البيئة ودور منظمات التجمع المدني في تنمية الوعي البيئي باعتبار أن ما تقوم به تلك المنظمات من جمود هو استكمال

للمجهودات الحكومية خاصة الدولة لا تستطيع وحدها أن تقوم بكل الخدمات المختلفة للأفراد التنمية الوعي البيئي وتعتبر منظمات المجتمع المدني تجسيداً لمشاركة المواطنين في عملية التنموية البيئية والمحافظة على مواردها الطبيعة حيث إن هذه المشاركة هي التركيز الأساسية لعملية التنمية المستدامة (بركات، ٢٠١٤).

حيث أن قضية الاهتمام بالمشكلات البيئية قد برزت عندما يقرب من ثلاثين عمراً فإنه في الفترة الأخيرة زاد الاهتمام بها من خلال عقد المؤتمرات العلمية والندوات وموضوعات البيئة وطرق المحافظة على مواردها وحمايتها من التلوث وإنشاء الأجهزة المتخصصة في حماية البيئة مثل (جهاز شئون حماية البيئة) والاهتمام بالبحوث والدراسات البيئية من جانب الهيئات الخاصة ويتطلب ذلك صدور التشريعات التي تكفل حماية البيئة والاهتمام بالتعليم والتربية البيئية (نجيب، ١٩٨٥، صفحة ١٢٦).

كما أكدت العديد من الدراسات على الأخطار البيئية التي تتعرض لها الموارد الطبيعية وخطورة ذلك على الأنسان ومنها دراسة (Groer Himanshu, 2010) والتي تؤكد على أن تغير المناخ هو أكبر تهديد يواجه المجتمع البشري في هذا القرن الحالي . لذا بذلت جهود محمومة من جانب المجتمع الدولي لإشراك جميع مستويات الحكم في التحقيق والتكيف مع تلك التغيرات وذلك من خلال دعم الدور الرئيسي لخطط التنمية المحلية في مجال إدارة تغير المناخ (Grover, 2010)

كما أكدت دراسة **(Rall or Catch, 2020)** على أهمية الحفاظ على البيئة ودور منظمات المجتمع المدني الحكومية والغير حكومية في التعامل مع المشكلات البيئية من خلال دراسة المجتمع المحلي والتعرف على العوامل التي تؤدي الى زيادة مشكلة التلوث البيئي ومن ثم يمكنها تدعيم السلوكيات الإيجابية منها ومواجهة السلوكيات السلبية (Ranorcathy , 2020)

وقد أوضح تقرير التنمية البشرية لمصر ٢٠٢٠ م : أنه التقديرات البنك الدولي ٢٠٠٢ م تشير إلى أن المخاطر والبيئة التي يتعرض لها المواطنين في حياتهم اليومية تتزايد بمعدلات قد لا تجدي معها إلى حد كبير وقد أكد على أن تكلفة التدهور في الموارد الطبيعية واستنزاف المنظومة الأيكولوجية تُغير تكلفة عالية تصل إلي ٥,٥ مليون دولار (تقرير التنمية البشرية، ٢٠٢٠، صفحة ١٤٥)

وتسعى مهنة الخدمة الاجتماعية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف البيئية وتتمثل في مساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات على إكسابهم فهم أساسي للبيئة المحيطية والمشكلات المرتبطة بها وتكوين الوعي البيئي لديهم من خلال توضيح الحاجات الإنسانية والعوامل المؤثرة في فاعلية إشباع هذه الحاجات وعلى أساليب إشباعها، ومساعدتهم على اكتساب المهارات والاتجاهات والخبرات التي تمكنهم من مواجهة المشكلات البيئية واكتساب القيم الاجتماعية والمشاعر القوية للاهتمام بالبيئة ومساعدتهم على اكتساب القدرة على تقيم المشروعات البيئية من ضوء العوامل الايكولوجية والاقتصادية والاجتماعية (مرعي و حبيب، ١٩٩٧، صفحة ١٢٩)

وهذا ما أكدت عليه دراسة (عماد، ٢٠٠٠) على أهمية مهنة الخدمة الاجتماعية لزيارة اتجاهات المواطنين للمشاركة في التخطيط لمشروعات مواجهة مشكلة تلوث البيئة (شلبي، ٢٠٠٠).

لذلك يقع على عانق الدول الالتزام بتخفيف الأثار الضارة للتغير المناخي من خلال اتخاذ أكثر الاجراءات طموحاً للحيوية دون حدوث انبعاثات الدفيئة او الحد منها في اقصر اطار زمني ممكن , حيث يتطلب من الدول الغنية أن تقود المسيرة داخلياً وعبر التعاون الدولي في آن واحد, كما ينبغي أيضاً على كل الدول اتخاذ كافة الخطوات المعقولة لتقليص الانبعاثات الغازية بأقصى ما تستطيع (أبوالوفا، ١٩٩٣، صفحة ٤٧).

وهذا ما أوصت به دراسة (سماح، ٢٠١٨) إلى أن هناك ظهور مخاطر بيئية ومناخية مرتبطة ببعضها البعض وتتصف بظاهرة العالمية التي تهدد المنظومة البيئية والمناخية وخلق توترات جديدة وزعزعة قوية لاستقرار النظام العالمي (عوايجية، ٢٠١٨).

كما أشارت إليه دراسة (جيهان عصام رياض ٢٠١٩ م) حيث شهدت قصة التغيرات المناخية اهتماما دولياً حافلاً بشأنها و أبرزت العديد من الاتفاقيات الدولية المعاينة بشأن قصة تغير المناخ (رياض، ٢٠١٩).

لهذا يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي **ما معوقات تحقيق الشراكة المجتمعية بين منظمات حماية البيئة لمواجهة تداعيات ظاهرة تغير المناخ؟**

ثانيا: أهمية الدراسة

١- الأهمية النظرية:

- **إثراء المعرفة العلمية :** تساهم الدراسة في تعميق الفهم النظري لمفهوم الشراكة المجتمعية في مجال حماية البيئة، خاصة في سياق التغير المناخي، مما يضيف رؤى جديدة للأدبيات الأكاديمية.
- **تطوير النماذج النظرية :**تساعد في تحديد العوامل المؤثرة في نجاح أو فشل الشراكات بين المنظمات البيئية، مما قد يؤدي إلى تطوير إطار نظري متكامل لإدارة التعاون المجتمعي في مواجهة التحديات البيئية.
- **دراسة العلاقات بين الجهات الفاعلة :**تبحث في ديناميكيات التعاون بين المنظمات البيئية والحكومات والمجتمعات المحلية، مما يسهم في فهم أفضل لنظريات الحوكمة التشاركية والتنمية المستدامة.

٢- الأهمية التطبيقية:

- **تحسين سياسات حماية البيئة :**توفر نتائج الدراسة توصيات عملية لصانعي السياسات لتعزيز الشراكات المجتمعية الفعالة في مواجهة تغير المناخ.
- **تعزيز التنسيق بين المنظمات :**تسلط الضوء على معوقات التعاون (مثل نقص التمويل، ضعف التنسيق، اختلاف الأولويات)، مما يساعد في تصميم آليات أفضل للتكامل بين الجهات المعنية.
- **رفع الوعي المجتمعي :**تساهم في تعزيز مشاركة المجتمع المحلي في جهود التكيف مع تغير المناخ، مما يزيد من فعالية المبادرات البيئية.
- **دعم أهداف التنمية المستدامة :(SDGs)** ترتبط الدراسة مباشرةً بالهدف ١٣ (العمل المناخي) والهدف ١٧ (عقد الشراكات لتحقيق الأهداف)، مما يعزز التقدم نحو أجندة ٢٠٣٠.

٣- أهمية للمجتمع المحلي والعالمي:

- **مواجهة التحديات المناخية :**تساعد النتائج في تحسين استجابة المجتمعات للكوارث البيئية (مثل الجفاف، الفيضانات) عبر شراكات أكثر فعالية.

– **تعزيز العدالة البيئية** :تكشف عن فجوات المشاركة المجتمعية، خاصة في المناطق المهمشة، مما يدعو إلى سياسات أكثر شمولاً.

ثالثًا: أهداف الدراسة

الهدف الرئيسي: تحديد معوقات الشراكة المجتمعية بين منظمات حماية البيئة لمواجهة تداعيات ظاهرة تغير المناخ"

وينبثق من الهدف الرئيس عدة أهداف فرعية هي:

١–معوقات تحقيق الشراكة بين منظمات حماية البيئة المرتبط بالجانب الصحي.

٢–معوقات تحقيق الشراكة بين منظمات حماية البيئة المرتبط بالجانب الاقتصادي.

٣–معوقات تحقيق الشراكة بين منظمات حماية البيئة المرتبط بالجانب الاجتماعي.

٤– معوقات تحقيق الشراكة بين منظمات حماية البيئة المرتبط بالجانب البيئي.

رابعًا: تساؤلات الدراسة

التساؤل الرئيسي: ما معوقات الشراكة المجتمعية بين منظمات حماية البيئة لمواجهة تداعيات ظاهرة تغير المناخ؟

وينبثق من التساؤل الرئيس عدة تساؤلات فرعية هي:

١–ما معوقات تحقيق الشراكة بين منظمات حماية البيئة المرتبط بالجانب الصحي؟

٢–ما معوقات تحقيق الشراكة بين منظمات حماية البيئة المرتبط بالجانب الاقتصادي؟

٣–ما معوقات تحقيق الشراكة بين منظمات حماية البيئة المرتبط بالجانب الاجتماعي؟

٤– ما معوقات تحقيق الشراكة بين منظمات حماية البيئة المرتبط بالجانب البيئي؟

خامسًا: مفاهم الدراسة

١– الشراكة المجتمعية communit participat on

إن كلمة (partnership) تعني مشاركة – اشتراك – عقد شركة او شراكة .

وتعرف الشراكة في المعجم الوجيز بأنها (عقدين اثنين أو أكثر للقيام بعمل مشترك أما عن الشريك فهو المشارك غيره في شيء ما، ويمكن تعريف الشراكة بين القطاعات المتعددة بأنها الترتيبات العملية المستندة إلى التزام متبادل, يزيد عما يتضمنه أي عقدين بين اي تنظيم في القطاع العام واي تنظيم خارج هذا القطاع.

كما تعرف الشراكة على أنها: التعاون المشترك بين القطاعات المختلفة، تتميز بمجموعة من المميزات بمجموعة من المميزات تعبر عن أفضل للشراكة وهي (Jenni, ovhoff, & Inmet, 2002, p. 21).

- تحديد أهداف مشتركة .
- التعاون واتخاذ القرارات على أساس توافق الآراء .
- توفير الثقة التي تبني على العلاقات الرسمية والغير رسمية .
- التآزر والتفاعلات الايجابية بين الشركاء .
- المساءلة المشتركة بمخرجات النتائج.

وتعرف الشراكة بأنها (تعاون بناء بين عدة أطراف حكومية وغير حكومية تقوم على أسس وقيم مشتركة بهدف تعزيز حق جميع الأطراف في المشاركة في وضع القرار، من خلال علاقات تبادلية يتوفر من خلالها تحديداً أدوار ومسئوليات كل طرف في إطار من تحقيق المنفعة العامة (علام، ٢٠٠٨، صفحة ١٥)

وتعريف للشراكة يتضمن أهم مكوناتها، ووفقاً لها فإن الشراكة هي توافق طرفين أو أكثر، حول أهداف محدودة، يتم فيها توزيع الأدوار والمسئوليات بدقة بين الأطراف، في علاقة من المساواة بشكل يخضع لمماثلة وعلى ذلك فإن مكونات الشراكة هي (قنديل، ٢٠٠٨، صفحة ١٠٩)

- توافق حول أهداف محدودة تمس النفع العام.
- توزيع للأدوار والمسئوليات.
- علاقة مساواة تبدأ من التخطيط إلى التنفيذ ولا يهيمن فيها طرف على آخر سواء حكومية أو غير حكومية.
- أبعاد قيمة تؤكد على الشفافية والمسائلة والمحاسبية.

ويقصد الباحث بالشراكة المجتمعية في هذه الدراسة ما يلي :

- اتفاق بين طرفين هم مؤسسات حماية البيئة الحكومية والأهلية في مواجهة ظاهرة تغير المناخ.
- يتم توزيع المسئوليات والادوار فيما بين الطرفين .

– يمكن من خلالها تحقيق التنسيق بين الطرفين الحكومية والأهلية وتوظيف والامكانيات وتوافره لدى كل طرف.

– تعتمد على التبادل المشترك للدعم المادي والفني بين المؤسسات الحكومية والأهلية.

– يمكن من خلالها الاستفادة من المزايا النسبية لكافة الأطراف.

– تهدف الى فعالية التشارك في التعميم وتنظيم حملات التوعية.

٢– تغيرات المناخ

لقد عرفت الهيئة الحكومية الدولية المعنية المناخ (Ipec)

ويعرف التغير المناخي بأن: تغير المناخ في حالة المناخ والذي يمكن معرفته عبر تغيرات في المعدل أو المتغيرات في خصائصها والتي تدوم لفترة طويلة عادة لعقود أو أكثر ويشير إلى أي تغير المناخ على مر الزمن، سواء كان ذلك نتيجة للتغيرات الطبيعية أو الناجمة عن النشاط البشري (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ ، ٢٠٠٧)

كما تعرف (اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ) unfree، التغيرات المناخية على أنه لا تغير في المناخ يعز بصورة مباشر أو عير مباشرة إلى النشاط البشري، والذي يقض إلى تغير في تكوين الغلاف الجوي للأرض (الأمم المتحدة، ٢٠٢٠)

ويعرف التغير المناخي لمنطقة ما على سطح الأرض بشكل عام– كما جاء بتقرير حالة البيئة في مصر(٢٠٠٨ م) بأنه اختلاف التوازن السائد في الظروف المناخية كالحرارة وأنماط الرياح، وتوزيعات الأمطار المميزة للمنطقة مما ينعكس في المدى الطويل على الانظمة الحيوية القائمة (الحداد، عبدالرحمن، و الحداد، ٢٠٠٨، صفحة ١١٠)

وتتخلص إلى أن التغير المناخ عبارة عن تغيرات في الخصائص المناخية للكرة الأرضية نتيجة للزيادات الحالية في نسبى تركيز الغازات المتولدة عن عمليات الاحتراق مثل: ثاني اكسيد الكربون – والميثان, وأكاسيد النيتروجين, والكلور فلور كربون، واختلاف في كمية أوقات سقوط الأمطار, وما يتبع ذلك من تغير في الدورة المائية وعملياتها المختلفة (المبارك و الحاجي، ٢٠١٩، صفحة ٧٣).

ويقصد الدراس بتغير المناخ في هذه الدراسة ما يلي :

- اختلال التوازن في الظروف المناخية كدرجات الحرارة وأنماط الرياح وتوزيع الأمطار أوقات سقوطها.
- تغيير الخصائص المناخية للكرة الأرضية خاصة نسبة تركيز الغازات المتولدة.
- تغيير تكوين الغلاف الجوي.
- ينتج عن الأنشطة والممارسات البشرية آثار سلبية على البيئة.

خامسا: الإجراءات المنهجية

١- نوع الدراسة:

تنتمى هذه الدراسة إلى نمط الدراسات الوصفية التحليلية التي تستهدف وصف وتحليل متغير ما، حيث تحاول الدراسة الحالية وصف وتحليل استجابات أعضاء مجالس الإدارات بالمنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال البيئة

٢- المنهج المستخدم:

يُعد المنهج المستخدم هو المحرك والمدعم للباحث في إجراء الدراسة وفي ضوء أهداف هذه الدراسة الحالية، اعتمد الدراس على المنهج الكمي والكيفي معاً؛ وذلك للحصول على معلومات كافية ودقيقة بشأن موضوع الدراسة الآنية، ويستخدم المنهج الكمي لجمع البيانات وتحليلها، والمنهج الكيفي لتفسير وتحليل واستخلاص النتائج بشكل دقيق.

وتم استخدام المسح الاجتماعي الشامل لأعضاء مجلس الإدارة بالمنظمات الحكومية، وبالجمعيات والمؤسسات الأهلية مجال الدراسة بمحافظة الفيوم، وتم اختيار عدد (١٣٤) مفردة من أعضاء مجالس الإدارات المنظمات حكومية والجمعيات الأهلية حيث بلغ عدد المنظمات الحكومية (٤٨) مفردة، والمنظمات غير الحكومية(الأهلية)(٨٦) مفردة.

٣-أدوات الدراسة:

اعتمد الدارس في هذه الدراسة في جمع البيانات على استمارة استبيان حول **معوقات الشراكة المجتمعية لمواجهة تداعيات ظاهرة تغير المناخ.**

وقد اتبع الدارس مجموعة من الإجراءات لتصميم تلك الأدوات تذكرها فيما يلي:

أ) إجراءات تصميم الأدوات:

اعتمد الدارس في هذه المرحلة على تحديد الوسائل المساعدة التي يمكن من خلالها مساعدة الدارس في تصميم وإعداد استمارة الاستبيان الخاصة بموضوع الدراسة بعنوان معوقات الشراكة المجتمعية بين منظمات حماية البيئة في مواجهة تداعيات ظاهرة تغير المناخ، وذلك وفق المعايير التي يمكن من خلالها التوصل إلى مضمون سليم وصحيح لشكل أدائي القياس، وقد قام الدارس بمجموعة من الخطوات العلمية والإجراءات المنهجية المتعارف عليها، وهي كالتالي:

- الاطلاع على الكتابات النظرية التي تناولت موضوع الأدوات من حيث المحتوى والعبارات.
- الاطلاع على بعض الدراسات السابقة الميدانية المتعلقة بموضوع الدراسة، وعبارات القياس.
- الاطلاع على العديد من المقاييس والاستمارات البحثية ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية.

جدول رقم (١) يوضح معاملات الارتباط بين محاور استمارة الاستبيان والمجموع الكلي للأداة

الأبعاد	معامل الارتباط
المحور الأول: معوقات الشراكة المجتمعية لمواجهة التداعيات الصحية لظاهرة تغير المناخ	٠.٧٥٤**
المحور الثاني: معوقات الشراكة المجتمعية لمواجهة التداعيات الاقتصادية لظاهرة تغير المناخ	٠.٧٧٢**
المحور الثالث: معوقات الشراكة المجتمعية لمواجهة التداعيات الاجتماعية لظاهرة تغير المناخ	٠.٧٨٣**
المحور الرابع: معوقات الشراكة المجتمعية لمواجهة التداعيات البيئية لظاهرة تغير المناخ	٠.٧١٨**

**** تدل على أن معامل الارتباط دال عند مستوى (٠.٠١)**

يتضح من الجدول السابق رقم(١) ارتباط محاور استمارة الاستبيان ببعضها البعض بمستوى دلالة (٠.٠١)، أي بدرجة ثقة (٩٩٪)، وهذا يؤكد أن الاستمارة تتمتع بدرجة عالية من الصدق الداخلي.

❖ **ثبات الأداة:**

تم استخدام معادلة ألفا كرونباخ للتأكد من الاتساق الداخلي لفقرات الأداة، حيث تم استخراج معامل الثبات على مستوى الأداة بالكامل وعلى مستوى المحاور، والجدول التالي يبين معامل الثبات لأداة الدراسة ومحاورها:

جدول رقم (٢) يوضح معاملات الثبات لمحاور استمارة الاستبيان وللأداة ككل

الأبعاد	معامل الثبات
المحور الأول: معوقات الشراكة المجتمعية لمواجهة التداعيات الصحية لظاهرة تغير المناخ	٠.٧٨٢
المحور الثاني: معوقات الشراكة المجتمعية لمواجهة التداعيات الاقتصادية لظاهرة تغير المناخ	٠.٧٧٥
المحور الثالث: معوقات الشراكة المجتمعية لمواجهة التداعيات الاجتماعية لظاهرة تغير المناخ	٠.٧٩٤
المحور الرابع: معوقات الشراكة المجتمعية لمواجهة التداعيات البيئية لظاهرة تغير المناخ	٠.٧٨٧
الأداة ككل	٠.٩١٧

وبالنظر إلى النتائج الموجودة بالجدول السابق رقم(٢) يتضح أن معامل الثبات ألفا كرو نباخ بالنسبة لمحاور الاستبانة والمجموع الكلي مرتفع، وبناء على هذه النتيجة فإن مستوى الثبات لمحتوى الأداة يعد ملائماً من وجهة نظر البحث العلمي.

٣- مجالات الدراسة:

أ) المجال البشري

تم التطبيق على العاملين بالمنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية(الجمعيات الأهلية) المعنية بالحفاظ على البيئة وتعمل على نشر الوعي للحد من التغيرات المناخية حيث بلغ عدد مفردات القطاع الحكومية (٤٨)، وبلغ مفردات القطاع غير الحكومية(٨٦) مفرة، حيث أصبح الاجمالي عينة الدراسة التي تم التطبيق عليهم هم (١٣٤) مفردة بالقطاعين الحكومي والأهلي لتحقيق الشراكة المجتمعية في مجال حماية البيئة، والعمل على الحد من ظاهرة التغيرات المناخية.

جدول رقم (٣) يوضح أسماء المنظمات الحكومية وغير الحكومية العاملة بمجال البيئة وعدد أعضاء مجلس الإدارة بكل منظمة حكومية وغير حكومية

م	أسم المؤسسة	عدد أعضاء مجلس الإدارة
١	مؤسسة النوران	١١
٢	الاتحاد النوعي للتنمية والبيئة	٢١
٣	جمعية أصدقاء المجتمع لتنمية البيئة	٧
٤	جمعية الطريق	٩
٥	جمعية المحافظ علي البيئة	٧
٦	جمعية تنمية المجتمع والبيئة بأبو عيش	٧
٧	جمعية تنمية المجتمع والبيئة والأسرة	٥
٨	جمعية روح الحياة للتنمية	٧
٩	جمعية صلاح الدين	١١
١٠	جهاز شؤن البيئة	٣٤
١١	معامل الرصد البيئي بالمركز الحضري	١٥
	الإجمالي	١٣٤

مبررات اختيار العينة

قام الدارس باختيار تلك العينة من اعضاء مجالس افدارة للتطبيق عليهم وفقاً لمجموعة من المؤشرات التي تم وضعها من قبل الدارس وهي كالتي:

– هم المسئولين عن تقديم الخدمات وتنفيذ المشروعات البيئية الخاصة بالتغيرات المناخية بالمنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، لذلك يعتبرون أهم مصدر أساسي للبيانات المتعلقة بالدراسة.

– هم أكثر احتكاكاً بالواقع من الدراس، او غيرة من الدارسين لذلك يتم اللجوء إليهم دائما في إجراء معظم البحوث والدراسات المتعلقة بالتغيرات المناخية، ولذلك تم الاعتماد عليهم والرجوع لهم بصفة أساسية في إجراء الدراسة الراهنة.

١) المجال المكاني

حيث تم تطبيق الدراسة على أعضاء مجالس إدارة بالمنظمات الحكومية بعد (٢) منظمة حكومية وتم التطبيق على (٤٨) مفردة من أعضاء مجالس الإدارة بالمنظمات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية وعددهم (٩) منظمة غير حكومية، (٨٦) مفردة من أعضاء مجالس الإدارة بالمنظمات غير حكومية، بإجمالي عدد(١٣٤) مفردة .

– مبررات اختيار المجال المكاني:

– تنفذ تلك المنظمات الحكومية وغير الحكومية عدد كبير من النشطة والمشروعات في مجال حماية البيئة والتغيرات المناخية، والبعض منها حاصل على مشروعات ومنح ممولة لتنفيذ المشروعات الخضراء.

– نقص الجهود البحثية في إجراءات دراسات على مجتمع الدراسة بهذا الشأن، وذلك في حدود علم الدراس، حيث أن الدارس حاصل على دبلومة سفراء المناخ من كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية بجامعة عين شمس، وقام بنشر ابحاث متعددة خاصة بمجال حماية البيئة والتغيرات المناخية، كما أن الباحث عضو ببعض المنظمات غير الحكومية المعنية بالمجال البيئي.

– وقع اختيار الدارس على تلك المنظمات كونها من اكثر المنظمات النشطة في مجال البيئة والتغيرات المناخية.

٢) المجال الزمني

فترة إجراء الدراسة الميدانية خلال الفترة من ٢٠٢٤/١/١٠ وحتي ٢٠٢٤/٧/٩ خلال فترة ستة أشهر.

الجداول الإحصائية الخاصة باستمارة الاستبيان والمطبقة على أعضاء مجالس الإدارة بالمنظمات الحكومية وغير الحكومية المعنية بحماية البيئة

١- اسم المنظمة:

جدول رقم (٤) يوضح خصائص عينة الدراسة متغير (اسم المنظمة) لأعضاء مجالس إدارات بمنظمات حماية البيئة (الحكومية والأهلية) (ن= ١٣٤)

م	أسم المنظمة	(ك)	(%)	الترتيب
١	الاتحاد النوعي للتنمية والبيئة	٢١	٧.٨٩٪	٢
٢	جمعية أصدقاء المجتمع لتنمية البيئة	٧	٢.٦٣٪	٦
٣	جمعية الطريق	٩	٣.٣٨٪	٥
٤	جمعية المحافظ علي البيئة	٧	٢.٦٣٪	٦ مكرر
٥	جمعية تنمية المجتمع والبيئة بأبو عيش	٧	٢.٦٣٪	٦ مكرر
٦	جمعية تنمية المجتمع والبيئة والأسرة	٥	١.٨٨٪	٧
٧	جمعية روح الحياة للتنمية	٧	٢.٦٣٪	٦ مكرر
٨	جمعية صلاح الدين	١١	٤.١٤٪	٤
٩	جهاز شؤن البيئة	٣٤	١٣.١٦٪	١
١٠	مؤسسة النوران	١١	٤.١٤٪	٤ مكرر
١١	معامل الرصد البيئي بالمركز الحضري	١٥	٥.٦٤٪	٣
	الإجمالي	١٣٤	١٠٠٪	

يوضح الجدول السابق رقم (٤) البيانات الوصفية لعينة الدراسة المتعلقة بالخصائص وفقاً لمتغير اسم المؤسسة لأعضاء مجالس إدارات منظمات حماية البيئة (الحكومية والأهلية)، حيث جاء في الترتيب الأول (جهاز شئون البيئة) بنسبة (١٣.١٦٪)، يليها في الترتيب الثاني (الاتحاد النوعي للتنمية والبيئة) بنسبة (٧.٨٩٪)، يليها في الترتيب الثالث (معامل الرصد البيئي بالمركز الحضري) بنسبة (٥.٦٤٪)، وفي الترتيب الرابع بنسبة (٤.١٤٪) (جمعية صلاح الدين – مؤسسة النوران)، يليها في الترتيب الخامس بنسبة (٣.٣٨٪) جمعية الطريق، يليها في الترتيب السادس (٢.٦٣٪) (جمعية أصدقاء المجتمع لتنمية البيئة– جمعية المحافظ علي البيئة– جمعية تنمية المجتمع والبيئة بأبو عيش– جمعية روح الحياة للتنمية)، يليها في الترتيب السابع بنسبة (١.٨٨٪)، (جمعية تنمية المجتمع والبيئة والأسرة)

٢- نوع المنظمة:

جدول رقم (٥) يوضح خصائص عينة الدراسة متغير (نوع المنظمة) لأعضاء مجالس لإدارات بمنظمات حماية البيئة (الحكومية والأهلية) (ن= ١٣٤)

م	نوع المنظمة	(ك)	(%)	الترتيب
1	حكومية	٤٨	٣٦.٠٩٪	٢
2	أهلية	٨٦	٦٣.٩٠٪	١
الإجمالي		١٣٤	١٠٠٪	

يوضح الجدول السابق رقم (٥) البيانات الوصفية لعينة الدراسة المتعلقة بالخصائص وفقاً لمتغير نوع المؤسسة لأعضاء مجالس إدارات منظمات حماية البيئة (الحكومية والأهلية)، حيث جاء في الترتيب الأول المؤسسات (الأهلية) بنسبة (٦٣.٩٠٪)، يليها في الترتيب الثاني والأخير المؤسسات (الحكومية) بنسبة (٣٦.٠٩٪).

٣- النوع:

جدول رقم (٦) يوضح خصائص عينة الدراسة متغير (النوع) لأعضاء مجالس الإدارات بمنظمات حماية البيئة (الحكومية والأهلية) (ن= ١٣٤)

م	النوع	(ك)	(%)	الترتيب
١	ذكر	٧٣	٦٢.٤١٪	١
٢	أنثى	٦١	٣٧.٥٩٪	٢
الإجمالي		١٣٤	١٠٠٪	

يوضح الجدول السابق رقم (٦) البيانات الوصفية لعينة الدراسة المتعلقة بالخصائص وفقاً لمتغير النوع لأعضاء مجالس إدارات منظمات حماية البيئة (الحكومية والأهلية)، حيث جاء في الترتيب الأول (الذكور) بنسبة (٦٢.٤١٪)، يليها في الترتيب الثاني والأخير (الإناث) بنسبة (٣٧.٥٩٪).

٤- السن:

جدول رقم (٧) يوضح خصائص عينة الدراسة متغير (السن) لأعضاء مجالس الإدارات بمنظمات حماية البيئة (الحكومية والأهلية) (ن= ١٣٤)

م	السن	(ك)	(%)	الترتيب
1	أقل من ٣٠ سنة	٦	٤.٤٨٪	٥
2	من ٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة	٢٥	١٨.٦٦٪	٣
3	من ٤٠ إلى أقل من ٥٠ سنة	٥٢	٣٨.٨١٪	١
4	من ٥٠ إلى أقل من ٦٠ سنة	٤٢	٣١.٣٤٪	٢
5	من ٦٠ سنة فأكثر	٩	٦.٧١٪	٤
الإجمالي		١٣٤	١٠٠٪	

يوضح الجدول السابق رقم (٧) البيانات الوصفية لعينة الدراسة المتعلقة بالخصائص وفقاً لمتغير السن لأعضاء مجالس إدارات منظمات حماية البيئة (الحكومية والأهلية)، حيث جاء في الترتيب الأول الفئة العمرية (من ٤٠ إلى اقل من ٥٠ سنة) بنسبة (٣٨.٨١٪)، يليها في الترتيب الثاني (من ٥٠ إلى أقل من ٦٠ سنة) بنسبة (٣١.٣٤٪)، يليها في الترتيب الثالث (من ٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة) بنسبة (١٨.٦٦٪)، يليها في الترتيب الرابع (من ٦٠ سنة فأكثر) بنسبة (٦.٧١٪)، يليها في الترتيب الخامس والأخير (أقل من ٣٠ سنة) بنسبة (٤.٤٨٪).

٥- الحالة الاجتماعية:

جدول رقم (٨) يوضح خصائص عينة الدراسة متغير (الحالة الاجتماعية) لأعضاء مجالس الإدارات بمنظمات حماية البيئة (الحكومية والأهلية) (ن= ١٣٤)

م	الحالة الاجتماعية	(ك)	(%)	الترتيب
1	أعزب	٣٤	٢٥.٣٧٪	٢
2	متزوج	٧٢	٥٣.٧٣٪	١
3	مطلق	١٨	١٣.٤٣٪	٣
4	أرمل	١٠	٧.٤٦٪	٤
الإجمالي		١٣٤	١٠٠٪	

يوضح الجدول السابق رقم (٨) البيانات الوصفية لعينة الدراسة المتعلقة بالخصائص وفقاً لمتغير الحالة الاجتماعية لأعضاء مجالس إدارات منظمات حماية البيئة (الحكومية والأهلية)، حيث جاء في الترتيب الأول فئة (متزوج) بنسبة (٧٢.١٨٪)، يليها في الترتيب الثاني فئة (أعزب) بنسبة (١٦.١٧٪)، يليها في الترتيب الثالث فئة (مطلق) بنسبة (٧.٨٩٪)، يليها في الترتيب الرابع والأخير فئة (أرمل) بنسبة (٣.٧٦٪).

٦- المؤهل الدراسي:

جدول رقم (٩) يوضح خصائص عينة الدراسة متغير (المؤهل الدراسي) لأعضاء مجالس الإدارات بمنظمات حماية البيئة (الحكومية والأهلية) (ن= ١٣٤)

م	المؤهل الدراسي	(ك)	(%)	الترتيب
1	مؤهل متوسط	١٠	١١.٢٨٪	٣
2	مؤهل فوق متوسط	٢١	١٠.٥٣٪	٤
3	مؤهل عالي	٧٣	٥٧.١٤٪	١
4	دراسات عليا	٣٠	٢١.٠٥٪	٢
الإجمالي		١٣٤	١٠٠٪	

يوضح الجدول السابق رقم (٩) البيانات الوصفية لعينة الدراسة المتعلقة بالخصائص وفقاً لمتغير المؤهل الدراسي لأعضاء مجالس إدارات منظمات حماية البيئة (الحكومية والأهلية)، حيث جاء في الترتيب الأول فئة (مؤهل عالي) بنسبة (٥٧.١٤٪)، يليها في الترتيب الثاني فئة (دراسات عليا) بنسبة (٢١.٠٥٪)، يليها في الترتيب الثالث فئة (مؤهل متوسط) بنسبة (١١.٢٨٪)، يليها في الترتيب الرابع والأخير فئة (مؤهل فوق متوسط) بنسبة (١٠.٥٣٪).

٧- عدد سنوات الخبرة:

جدول رقم (١٠) يوضح خصائص عينة الدراسة متغير (عدد سنوات الخبرة) لأعضاء مجالس الإدارات بمنظمات حماية البيئة (الحكومية والأهلية) (ن= ١٣٤)

م	عدد سنوات الخبرة	(ك)	(%)	الترتيب
1	أقل من ٥ سنوات	٧	٦.٧٧٪	٥
2	من ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات	١٣	٢٠.٦٨٪	٣
3	من ١٠ إلى أقل من ١٥ سنة	٦١	٤٠.٦٠٪	١

4	من ١٥ إلى أقل من ٢٠ سنة	٤٣	٪٢٣.٦٨	٢
5	من ٢٠ سنة فأكثر	١٠	٪٨.٢٧	٤
الإجمالي		١٣٤	٪١٠٠	

يوضح الجدول السابق رقم (١٠) البيانات الوصفية لعينة الدراسة المتعلقة بالخصائص وفقاً لمتغير عدد سنوات الخبرة لأعضاء مجالس إدارات منظمات حماية البيئة (الحكومية والأهلية)، حيث جاء في الترتيب الأول الفئة العمرية (من ٤٠ إلى اقل من ٥٠ سنة) بنسبة (٤٦.٦٢٪)، يليها في الترتيب الثاني (من ٥٠ إلى أقل من ٦٠ سنة) بنسبة (٣٢.٧١٪)، يليها في الترتيب الثالث (من ٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة) بنسبة (١٥.٠٤٪)، يليها في الترتيب الرابع (من ٦٠ سنة فأكثر) بنسبة (٣.٣٨٪)، يليها في الترتيب الخامس والأخير (أقل من ٣٠ سنة) بنسبة (٢.٢٦٪).

٨- الحصول على دورات تدريبية في مجال حماية البيئية وتغير المناخ:

جدول رقم (١١) يوضح خصائص عينة الدراسة متغير (الحصول على دورات تدريبية في مجال حماية البيئية وتغير المناخ) لأعضاء مجالس الإدارات بمنظمات حماية البيئة (الحكومية والأهلية) (ن= ١٣٤)

م	الحصول على دورات تدريبية في مجال حماية البيئية وتغير المناخ	(ك)	(%)	الترتيب
١	نعم	١٠٠	٪٧٩.٧٠	١
٢	لا	٣٤	٪٢٠.٣٠	٢
الإجمالي		١٣٤	٪١٠٠	

يوضح الجدول السابق رقم (١١) البيانات الوصفية لعينة الدراسة المتعلقة بالخصائص وفقاً لمتغير الحصول على دورات تدريبية في مجال حماية البيئية وتغير المناخ لأعضاء مجالس إدارات منظمات حماية البيئة (الحكومية والأهلية)، حيث جاء في الترتيب الأول (نعم) بنسبة (٧٩.٧٠٪)، يليها في الترتيب الثاني والأخير (لا) بنسبة (٢٠.٣٠٪).

٩- أوجه الاستفادة من الدورات تدريبية:

جدول رقم (١٢) يوضح خصائص عينة الدراسة متغير (أوجه الاستفادة من الدورات تدريبية) لأعضاء مجالس الإدارات بمنظمات حماية البيئة (الحكومية والأهلية) (ن= ١٣٤)

م	أوجه الاستفادة من الدورات تدريبية	نعم		لا		الترتيب
		(ك)	(%)	(ك)	(%)	
١	اكتساب معارف جديدة عن مخاطر تغير المناخ وكيفية مواجهتها.	٣٣	٣٤.٥٩٪	١٠١	٦٥.٤١٪	٧
٢	الإلمام بقوانين وتشريعات حماية البيئية.	٥١	٤٣.٦١٪	٨٣	٥٦.٣٩٪	٥
٣	اكتساب اتجاهات ايجابية نحو التصدي لظاهرة تغير المناخ.	٨٦	٤٨.٨٧٪	٤٨	٥١.١٣٪	٢
٤	اكتساب مهارات جديد للتعامل مع المشكلات البيئية.	٧٣	٤٧.٧٤٪	٦١	٥٢.٢٦٪	٣
٥	تعلم كيفية تصميم وتنفيذ المشروعات الخضراء.	٥٦	٤٧.٣٧٪	٧٨	٥٢.٦٣٪	٤
٦	الاستفادة من التجارب العالمية الرائدة في مواجهة ظاهرة تغير المناخ.	٤٣	٤٢.٨٦٪	٩١	٥٧.١٤٪	٦
٧	التعرف على دور المنظمات الأهلية في التخفيف من تداعيات ظاهرة تغير المناخ.	٩٣	٧٢.٥٦٪	٤١	٢٧.٤٤٪	١
	الإجمالي	١٣٤		١٠٠٪		

يوضح الجدول السابق رقم (١٢) البيانات الوصفية لعينة الدراسة المتعلقة بالخصائص وفقاً لمتغير أوجه الاستفادة من الدورات تدريبية في مجال حماية البيئية وتغير المناخ لأعضاء مجالس إدارات منظمات حماية البيئة (الحكومية والأهلية)، حيث جاء في الترتيب الأول (التعرف على دور المنظمات الأهلية في التخفيف من تداعيات ظاهرة تغير المناخ) بنسبة (٧٢.٥٦٪)، يليها في الترتيب الثاني (اكتساب اتجاهات ايجابية نحو التصدي لظاهرة تغير المناخ) بنسبة (٤٨.٧٨٪)، يليها في الترتيب الثالث (اكتساب مهارات جديد للتعامل مع المشكلات البيئية) بنسبة (٤٧.٧٤٪)، يليها في الترتيب الرابع (تعلم كيفية تصميم وتنفيذ المشروعات الخضراء) بنسبة (٤٧.٣٧٪)، يليها في الترتيب الخامس (الإلمام بقوانين وتشريعات حماية البيئية) بنسبة (٤٣.٦١٪)، يليها في الترتيب السادس (الاستفادة من التجارب العالمية الرائدة في مواجهة ظاهرة تغير المناخ) بنسبة (٤٢.٨٦٪)، يليها في الترتيب السابع (اكتساب معارف جديدة عن مخاطر تغير المناخ وكيفية مواجهتها) بنسبة (٣٤.٥٩٪).

جدول رقم (١٣) يوضح البعد الأول: معوقات تحقيق الشراكة المجتمعية بين منظمات حماية البيئة المرتبطة بالجانب الصحي (ن= ١٣٤)

م	العبـــارة	دائماً		أحياناً		أبداً		التكرار المرجح	متوسط الوزن المرجح	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	ضعف الاتصال بين أطراف الشراكة في الجانب الصحي.	١١٥	93%	١٧	6%	٢	1%	777	259.00	١
٢	عدم مراعاة البعد البيئي عند التخطيط للمشروعات الصحية.	١٠٦	89%	٢٨	11%	٠	0%	770	256.67	٢
٣	انخفاض مستوى الثقافة الصحية والانعكاسات السلبية لتغير المناخ داخل المجتمع المحلي.	٩٧	86%	٢٨	11%	٩	3%	752	250.67	٥
٤	قلة تفعيل القوانين الصحية الملزمة للمشروعات لحماية البيئة.	١٠٨	89%	٢٤	9%	٤	2%	766	255.33	٣
٥	ضعف التنسيق بين ممثلي القطاع الصحي والبيئي لتفعيل المبادرات البيئية.	٩٦	86%	٣٤	13%	٤	2%	756	252.00	٤
	البعد ككل			مجموع التكرارات المرجحة		مجموع الأوزان المرجحة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القوة النسبية (%)	معدل القوة
				7608		2536	2.86	0.200	95.34	مرتفع

باستقراء بيانات الجدول السابق رقم (١٣)، والخاص **(بالبعد الأول: معوقات تحقيق الشراكة المجتمعية بين منظمات حماية البيئة المرتبطة بالجانب الصحي)**، يتضح أن القوة النسبية جاءت ضعيفة بمتوسط حسابي(١.٤٨) وانحراف معياري (٠.٤٥٩)، واتضح ذلك في أن هناك ضعف الاتصال بين أطراف الشراكة في الجانب الصحي، وهناك عدم مراعاة البعد البيئي عند التخطيط للمشروعات الصحية، وقلة تفعيل القوانين الصحية الملزمة للمشروعات لحماية البيئة، وانخفاض مستوى الثقافة الصحية والانعكاسات السلبية لتغير المناخ داخل المجتمع المحلي، وضعف التنسيق بين ممثلي القطاع الصحي والبيئي لتفعيل المبادرات البيئية، فتلك الجوانب يجب على القائمين بالتخطيط للعمل على تنميتها ونشرها من أجل الحفاظ على البيئة ومواجهة ظاهرة التغيرات المناخية، فيجب على القائمين تطوير أساليب البحث العلمي في المجال الصحي، والعمل على تطوير منظومة الرعاية الصحية للتكيف مع تداعيات تغير المناخ، لذا يجب على المخطط الاجتماعي وضع مقترحات وخطط لكيفية التغلب على التداعيات الصحية، وهذا ما تؤكد عليه العديد من المقولات والدراسات النظرية، وتتفق تلك النتائج مع ما توصلت إليه نتائج **دراسة (أحمد مصطفى خاطر ، ٢٠١٢)** والتي أشارت إلى أهمية الشراكة من المنظمات الحكومية والمنظمات الغير حكومية واستهدفت الدراسة تحديد العلاقات التبادلية بين المنظمات الحكومية وغير حكومية في كافة المجالات وقد أوحت الدراسة بضرورة توفير الدعم الفني المادي لتلك المؤسسات للقيام بدورها نحو المجتمع، وتتفق أيضاً مع **دراسة (Susanne Patrica,**

(2007 والتي أكدت عليه أهمية بناء الشراكة والتعاون بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني المواجهة وحل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية وتلبية احتياجات المجتمع وتنفيذ العديد من البرامج والمشروعات الناجحة التي لم يكن انجازها بدون الشراكة بين الحكومات والمجتمع المدني، كما يوصي الدارس بضرورة وضع الخطط والبرامج التنموية الصحية التي تساعد على نشر الوعي والثقافة البيئية الصحية وكيفية مواجهة المعوقات التي تحقيق الشراكة المجتمعية بين منظمات حماية البيئة المرتبطة بالجانب الصحي.

جدول رقم (١٤) يوضح البعد الثاني: معوقات تحقيق الشراكة المجتمعية بين منظمات حماية البيئة المرتبطة بالجانب الاقتصادي (ن= ١٣٤)

م	العبـــــارة	دائماً		أحياناً		أبداً		التكرار المرجح	متوسط الوزن المرجح	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	قلة الدعم المادي لتفعيل الشراكة بين منظمات حماية البيئة لمواجهة تداعيات تغير المناخ.	١٠٤	89%	٢٩	11%	١	0%	767	255.67	٢
٢	الروتينية في الإجراءات عندما تكون الحكومة طرفاً في الشراكة المجتمعية.	١٠٥	89%	٢٧	10%	٢	1%	767	255.67	٢م
٣	ضعف مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ مشروعات اقتصادية لمواجهة تداعيات تغير المناخ.	٩٣	85%	٣٧	14%	٤	2%	753	251.00	٣
٤	قلة اهتمام القطاعات الاقتصادية للمساهمة في التدريب على مواجهة تداعيات تغير المناخ.	٩٤	85%	٣٢	12%	٨	3%	750	250.00	٤
٥	ضعف التنسيق بين منظمات حماية البيئة وممثلي القطاع الاقتصادي لتفعيل المبادرات البيئية.	١٠٦	89%	٢٧	10%	١	0%	769	256.33	١
	البعد ككل			مجموع التكرارات المرجحة		مجموع الأوزان المرجحة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القوة النسبية (%)	معدل القوة
				7585		2528.3	2.85	0.226	95.05	مرتفع

باستقراء بيانات الجدول السابق رقم (١٤)، والخاص **(بالبعد الثاني: معوقات تحقيق الشراكة المجتمعية بين منظمات حماية البيئة المرتبطة بالجانب الاقتصادي)**، يتضح أن القوة النسبية جاءت ضعيفة بمتوسط حسابي(١.٢٤) وانحراف معياري (٠.٤١٨)، واتضح ذلك في أن هناك ضعف التنسيق بين منظمات حماية البيئة وممثلي القطاع الاقتصادي لتفعيل المبادرات البيئية، وقلة اهتمام القطاعات الاقتصادية للمساهمة في التدريب على مواجهة تداعيات تغير المناخ، وضعف مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ مشروعات اقتصادية لمواجهة تداعيات تغير المناخ، وقلة الدعم المادي لتفعيل الشراكة بين منظمات حماية البيئة لمواجهة تداعيات تغير المناخ، والروتينية في الإجراءات عندما تكون الحكومة طرفاً في الشراكة المجتمعية، فتلك

الجوانب يجب على القائمين بالتخطيط للعمل على تنميتها ونشرها من أجل الحفاظ على البيئة ومواجهة ظاهرة التغيرات المناخية، فيجب على القائمين تظليل المعوقات التي تحول دون معوقات تحقيق الشراكة المجتمعية بين منظمات حماية البيئة المرتبطة بالجانب الاقتصادي، لذا يجب على المخطط الاجتماعي وضع مقترحات وخطط لكيفية التغلب على التداعيات الأقتصادية، وهذا ما تؤكد عليه العديد من المقولات والدراسات النظرية، وتتفق تلك النتائج مع ما توصلت إليه نتائج **دراسة (فاطمة الزهراء دعموش، ٢٠١٠)** والتي أشارت إلى أهمية تحليل السياسات القائمة من أجل تحسين الأوضاع الأقتصادية للفئات الفقيرة بالمجتمع لتحسين نوعية حياتهم وتوفير متطلباتهم وتوعيتهم بمخاطر التغيرات المناخية، وتتفق أيضاً مع **دراسة (محمود محمود عرفان، ٢٠١٠)** والتي أكدت عليه أهمية وضع المؤشرات التخطيطة لتنمية مشاركة المرأة في تنمية المحتمع المحلي وتحسين المستوي المعيشي لها وللأفراد أسرتها، كما يوصي الدارس بضرورة وضع الخطط والبرامج التنموية الأقتصادية التي تساعد على نشر الوعي والثقافة البيئية الأقتصادية وكيفية مواجهة المعوقات التي تحقيق الشراكة المجتمعية بين منظمات حماية البيئة المرتبطة بالجانب الأقتصادي.

جدول رقم (١٥)يوضح البعد الثالث: معوقات تحقيق الشراكة المجتمعية بين منظمات حماية البيئة المرتبطة بالجانب الاجتماعي (ن= ١٣٤)

م	العبـــارة	دائماً		أحياناً		أبداً		التكرار المرجح	متوسط الوزن المرجح	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%			
1	لا توجد خطة مشتركة بين منظمات حماية البيئة لتنفيذ المشروعات الاجتماعية الخاصة بالجانب الاجتماعي.	١٠٦	89%	٢٨	11%	٠	0%	770	256.67	٢
2	افتقار منظمات حماية البيئة إلى وجود قواعد وقوانين خاصة بالمشروعات البيئية.	٩٧	86%	٣٥	13%	٢	1%	759	253.00	٥
3	غياب الوعي المجتمعي بأهمية قضايا التغيرات المناخية والمخاطر المترتبة عليها.	٩٧	86%	٣٦	14%	١	0%	760	253.33	٤
4	غياب دور الخدمة الاجتماعية التطبيقي في تفعيل الشراكة المجتمعية لمواجهة تغير المناخ.	١٠٤	89%	٢٨	11%	٢	1%	766	255.33	٣
5	نقص المعلومات المتوفرة لدى أطراف الشراكة عن المشروعات البيئية.	١١١	91%	٢٣	9%	٠	0%	775	258.33	١
	المجموع الكلي			مجموع التكرارات المرجحة		مجموع الأوزان المرجحة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القوة النسبية (%)	معدل القوة
				7634.0		2544.6	2.87	0.220	95.66	مرتفع

باستقراء بيانات الجدول السابق رقم (١٥)، والخاص **(بالبعد الثالث: معوقات تحقيق الشراكة المجتمعية بين منظمات حماية البيئة المرتبطة بالجانب الاجتماعي)**، يتضح أن القوة النسبية جاءت ضعيفة بمتوسط حسابي(١.٢٩) وانحراف معياري (٠.٤٦٩)، واتضح ذلك في أن هناك افتقار منظمات حماية البيئة إلى وجود قواعد وقوانين خاصة بالمشروعات البيئية، وغياب دور الخدمة الاجتماعية التطبيقي في تفعيل الشراكة المجتمعية لمواجهة تغير المناخ، وغياب الوعي المجتمعي بأهمية قضايا التغيرات المناخية والمخاطر المترتبة عليها، ونقص المعلومات المتوفرة لدى أطراف الشراكة عن المشروعات البيئية، ولا توجد خطة مشتركة بين منظمات حماية البيئة لتنفيذ المشروعات الاجتماعية الخاصة بالجانب الاجتماعي، فتلك الجوانب يجب على القائمين بالتخطيط للعمل على تنميتها ونشرها من أجل الحفاظ على البيئة ومواجهة ظاهرة التغيرات المناخية، فيجب على القائمين تظليل المعوقات التي تحول دون معوقات تحقيق الشراكة المجتمعية بين منظمات حماية البيئة المرتبطة بالجانب الاجتماعي، لذا يجب على المخطط الاجتماعي وضع مقترحات وخطط لكيفية التغلب على التداعيات الاجتماعية، وهذا ما تؤكد عليه العديد من المقولات والدراسات النظرية، وتتفق تلك النتائج مع ما توصلت إليه نتائج **دراسة (محمد محمود مهدلي، ٢١)** والتي هدفت لتحديد واقع السياسة الاجتماعية وكيفية وضع الخطط التنموية التي تساعد على تحسين الأوضاع المعيشية للأقرادج والأسر داخل المجتمع، وتتفق أيضاً مع **دراسة (محرم الحداد، عبد المنعم عبد الرحمن، بسمة الحداد، ٢٠٠٨)** والتي أكدت على أهمية وضع المؤشرات التخطيطة التي تساعد على تحيدي ومعرفة أسباب التغيرات المناخية وكيفية، التوصل للحلول التي تساهم في الحد من أنتشار ظاهرة الاحتباس الحراري، وأيضا كيفية مواجهة المعوقات التي تحقيق الشراكة المجتمعية بين منظمات حماية البيئة المرتبطة بالجانب الاجتماعي.

جدول رقم (١٦) يوضح البعد الرابع: معوقات تحقيق الشراكة المجتمعية بين منظمات حماية البيئة المرتبطة بالجانب البيئي (ن= ١٣٤)

م	العبـــــارة	دائماً		أحياناً		أبداً		التكرار المرجح	متوسط الوزن المرجح	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	غياب المتابعة الدورية من أجهزة شئون البيئة لمتابعة الخطط الخاصة لمواجهة تداعيات تغير المناخ.	١٠٤	89%	٢٩	11%	١	0%	767	255.67	٢
٢	ضعف التعاون بين منظمات حماية البيئة بشأن مواجهة تداعيات ظاهرة تغير المناخ.	١٠٥	89%	٢٧	10%	٢	1%	767	255.67	٢م
٣	عدم الاهتمام بدور التخطيط البيئي المستدام في مواجهة تداعيات ظاهرة تغير المناخ.	٩٣	85%	٣٧	14%	٤	2%	753	251.00	٣
٤	قصور التشريعات والقوانين التي تنظم جهود المحافظة على البيئة.	٩٤	85%	٣٢	12%	٨	3%	750	250.00	٤
٥	غياب خطط التدريب البيئي للتصدي لتداعيات ظاهرة تغير المناخ.	١٠٦	89%	٢٧	10%	١	0%	769	256.33	١
	البعد ككل			مجموع التكرارات المرجحة		مجموع الأوزان المرجحة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القوة النسبية (%)	معدل القوة
				7585		2528.3	2.85	0.226	95.05	مرتفع

باستقراء بيانات الجدول السابق رقم (١٦)، والخاص **(بالبعد الرابع: معوقات تحقيق الشراكة المجتمعية بين منظمات حماية البيئة المرتبطة بالجانب البيئي)**، يتضح أن القوة النسبية جاءت ضعيفة بمتوسط حسابي(١.٣٠) وانحراف معياري (٠.٥٠٨)، واتضح ذلك في أن هناك افتقار منظمات حماية البيئة إلى وجود قواعد وقوانين خاصة بالمشروعات البيئية، وضعف التعاون بين منظمات حماية البيئة بشأن مواجهة تداعيات ظاهرة تغير المناخ، وغياب خطط التدريب البيئي للتصدي لتداعيات ظاهرة تغير المناخ، وعدم الاهتمام بدور التخطيط البيئي المستدام في مواجهة تداعيات ظاهرة تغير المناخ، وغياب المتابعة الدورية من أجهزة شئون البيئة لمتابعة الخطط الخاصة لمواجهة تداعيات تغير المناخ، فتلك الجوانب يجب على القائمين بالتخطيط للعمل على تنميتها ونشرها من أجل الحفاظ على البيئة ومواجهة ظاهرة التغيرات المناخية، فيجب على القائمين تظليل المعوقات التي تحول دون معوقات تحقيق الشراكة المجتمعية بين منظمات حماية البيئة المرتبطة بالجانب البيئي، لذا يجب على المخطط الاجتماعي وضع مقترحات وخطط لكيفية التغلب على التداعيات البيئية، وهذا ما تؤكد عليه العديد من المقولات والدراسات النظرية، وتتفق تلك النتائج مع ما توصلت إليه نتائج **دراسة (Alston, M,2013)** والتي هدفت لتحديد واقع التغيرات المناخية ودور المخططين

الاجتماعيين في نشر الوعي بمخاطر التغيرات المناخية، وكيفية توعية أفراد المجتمع بالتغلب على تلك المعوقات للحد من المشكلات التي تحول دون الاستفادة من البرامج الموضوعة لمواجهة التغيرات المناخية، وتتفق أيضاً مع **دراسة** (Ezra Pedzisai, Sununguraiy Charamba and Rudo Mukurazhizha,2023) والتي أكدت على أهمية مواجهة التغيرات المناخية، من خلال وضع الحلول والمقترحات التي تسهم في الحد من مخاطر التغيرات المناخية، وكذلك العمل المستمر والمثمر للتوصل للحلول التي تساهم في الحد من أنتشار ظاهرة التغيرات المناخية بمختلف أنواعها، وأيضا كيفية مواجهة المعوقات التي تحقيق الشراكة المجتمعية بين منظمات حماية البيئة المرتبطة بالجانب البيئي.

النتائج العامة للدراسة والمتعلقة بالإجابة على تساؤلات الدراسة من خلال استمارة استبيان عن معوقات الشراكة المجتمعية لمواجهة تداعيات ظاهرة تغير المناخ.

أ- **البعد الأول:** معوقات الشراكة المجتمعية لمواجهة التداعيات الصحية لظاهرة تغير المناخ)، يتضح أن القوة النسبية جاءت مرتفعة بمتوسط حسابي(٢.٨٦) وانحراف معياري (٠.٢٠٠)، واتضح ذلك في أن وجود برامج توعوية للوقاية من الأمراض المعدية الناتجة عن التغيرات المناخية، وهناك أهتمام برفع الوعي بالسلوكيات الصحية الصديقة للبيئة، والعمل الجاد لتشجيع المواطنين على استهلاك الأغذية الصحية.

ب- **البعد الثاني:** معوقات الشراكة المجتمعية لمواجهة التداعيات الاقتصادية لظاهرة تغير المناخ)، يتضح أن القوة النسبية جاءت مرتفعة بمتوسط حسابي(٢.٨٥) وانحراف معياري (٠.٢٢٦)، واتضح ذلك في أن هناك الترويج لمشروعات ريادة الأعمال لمواجهة تداعيات تغير المناخ، كما أن هناك رفع كفاءة استخدام مصادر الطاقة لخفض الانبعاثات، واستخدام الأسلوب العلمي في الإنتاج للحد من التكلفة الاقتصادية.

ج- **البعد الثالث:** معوقات الشراكة المجتمعية لمواجهة التداعيات الاجتماعية لظاهرة تغير المناخ)، يتضح أن القوة النسبية جاءت مرتفعة بمتوسط حسابي(٢.٨٧) وانحراف معياري (٠.٢٢٠)، واتضح ذلك في أن هناك نشر التوعية المجتمعية بسبل الاستهلاك المستدامة، ووضع برامج حماية اجتماعية لمواجهة تداعيات تغير المناخ، كما أن هناك إتجاه واضح نحو تغيير السلوك المجتمعي ايجابياً في التعامل مع الموارد البيئية.

د-**البعد الرابع:** معوقات الشراكة المجتمعية لمواجهة التداعيات البيئية لظاهرة تغير المناخ)، يتضح أن القوة النسبية جاءت مرتفعة بمتوسط حسابي(٢.٨٥) وانحراف معياري (٠.٢٢٦)، واتضح ذلك في أن هناك الترويج لمشروعات ريادة الأعمال لمواجهة تداعيات تغير المناخ، كما أن هناك رفع كفاءة استخدام مصادر الطاقة لخفض الانبعاثات، واستخدام الأسلوب العلمي في الإنتاج للحد من المخاطر البيئية.

رؤية مستقبلية لطريقة التخطيط الاجتماعي حول معوقات الشراكة المجتمعية لمواجهة تداعيات ظاهرة تغير المناخ

بناءً علي الدراسة الميدانية التي أجراها الباحث، وتم تطبيقها علي مجتمع الدراسة من رؤساء مجالس الإدارات العاملين بالجمعيات الأهلية والحكومية المعنية بحماية البيئة، فضلاً عن عرض الإطار النظري لمؤشرات تحقيق الشراكة المجتمعية لمواجهة تداعيات ظاهرة تغير المناخ، والعديد من الدراسات السابقة، تم التوصل إلي العديد من النتائج والتوصيات والتي حاول الباحث رصدها بدقة والاستناد إليها، وذلك بُغية الوصول إلي رؤية مهنية مستقبلية من منظور الممارسة المهنية لطريقة التخطيط الاجتماعي لتحقيق الشراكة المجتمعية بين منظمات حماية البيئة في مواجهة تداعيات ظاهرة تغير المناخ، وذلك من خلال الإستناد إلي ما إنطوت إليه طريقة التخطيط الاجتماعي من معطيات نظرية ومداخل وإتجاهات ونماذج علمية وإطار مفاهيمي متنوع، حيث يمكن التأكيد على أن طريقة التخطيط الاجتماعي بوصفها إحدي الطرائق المهنية للخدمة الاجتماعية إرتبطت منذ نشأتها بالجمعيات الأهلية.

ولذلك أصبحت الجمعيات الأهلية هي الوسيلة الرئيسة التي يمكن من خلالها تحقيق أهداف الممارسة المعنية لطريقة التخطيط الاجتماعي، وذلك لأن معطيات هذه المنظمات هي التي تحدد طبيعة الأدوار التي يقوم بها المخطط الاجتماعي في حدود وإطار الممارسة، ناهيك عن ما تستند إليه طريقة التخطيط الاجتماعي من قاعدة علمية ومعرفية يمكن الاستفادة منها في زيادة فاعلية الجمعيات الأهلية ورفع كفاءتها في تعاملها مع العديد من القطاعات والمجالات المتعددة كمجال حماية البيئة.

لذا يروق للباحث التأكيد على أن الشراكة المجتمعية تحمل في طياتها معنى المعاضدة والمؤازرة على مواجهة المواقف والتحديات، خاصة لدي الفئات التي تعاني من مشاكل ومخاطر

التغيرات المناخية، وذلك من خلال وضع مؤشرات لتحديد معوقات الشراكة المجتمعية بين منظمات حماية البيئة في مواجهة تداعيات ظاهرة تغير المناخ.

لذلك حاول الباحث قدر جهده أن يضع رؤية مستقبلية من منظور الممارسة المهنية لطريقة التخطيط الاجتماعي لتحقيق الشراكة المجتمعية بين منظمات حماية البيئة في مواجهة تداعيات ظاهرة تغير المناخ مستفيداً من نتائج الدراسات السابقة ومسترشداً بنتائج دراسته الراهنه، وذلك بالاستناد إلي المعطيات النظرية لطريقة التخطيط الاجتماعي، وذلك حتي يمكن لهذه الدراسة أن تكون ذات قيمة علمية وعملية يمكن الاستفادة منها في الواقع الميداني.

وفيما يلي مجموعة من المحكات التي تم وضع الرؤية المستقبلية في ضوئها :

١- المسلمات التي تنطلق منها الرؤية المستقبلية .

٢- أهداف الرؤية المستقبلية .

٣- الأسس والركائز التي تقوم عليها الرؤية المستقبلية.

٤- متطلبات تحقيق الرؤية المستقبلية.

٥- عوامل نجاح الرؤية المستقبلية.

٦- مشتملات الرؤية المستقبلية .

وفيما يلي مجموعة من المحكات التي تم وضع رؤية مستقبلية في ضوئها :

أولاً: المسلمات التي تنطلق منها الرؤية المستقبلية

أ- أهمية قطاع الجمعيات الأهلية في ظل اتجاه العديد من البلدان العربية إلي تطبيق سياسات الخصخصة، وما أرتبط بها من آثار سلبية، الأمر الذي أوجد أدوار ومسئوليات جديدة في الجمعيات الأهلية، ناهيك عن كونها إحدي المنظمات التي تسهم في نشر الوعي بالتغيرات البيئية، وكيفية الحفاظ على البيئة .

ب- أهمية الحفاظ على البيئة للحد من تعيرات المناخ، وما تمثله هذه الفئة من ثروة بشرية يجب التركيز عليها والنهوض بها خاصة أنها تعيش في ظروف صعبة وأصبحت مساعدتها ضرورة تقتضيها ظروفها في ظل التغيرات التي يعج بها المجتمع من كل حدب وصوب.

ثانياً : أهداف الرؤية المسقبلية

تنطلق الرؤية المستقبلية من هدف رئيس مؤداه **(تحديد معوقات الشراكة المجتمعية بين منظمات حماية البيئة في مواجهة تداعيات ظاهرة تغير المناخ)**، ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال الأهداف الفرعية التالية :

(أ) معوقات الشراكة المجتمعية لمواجهة تداعيات ظاهرة تغير المناخ.

١-**البعد الأول:** انعكاسات الشراكة المجتمعية لمواجهة التداعيات الصحية لظاهرة تغير المناخ.

٢-**البعد الثاني:** انعكاسات الشراكة المجتمعية لمواجهة التداعيات الاقتصادية لظاهرة تغير المناخ.

٣-**البعد الثالث:** انعكاسات الشراكة المجتمعية لمواجهة التداعيات الاجتماعية لظاهرة تغير المناخ.

٤-**البعد الرابع:** انعكاسات الشراكة المجتمعية لمواجهة التداعيات البيئية لظاهرة تغير المناخ.

ثالثاً : الأسس والركائز التي تقوم عليها الرؤية المستقبلية:

تعتمد الرؤية المستقبلية على مجموعة من الأسس الركائز التي يمكن الاستفادة في وضع الرؤية المستقبلية وهي:.

–الاستفادة من نتائج الدراسات والبحوث السابقة التي أجريت على الجمعيات الأهلية المعنية بحماية البيئة.

–الاستفادة من آراء الخبراء والقيادات والأكاديميين في مجال المنظمات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية وكيف يمكن تفعيل دورها في مواجهة مشكلات البيئة والتغيرات المناخية

–الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في تعاملها مع قضايا ومشكلات البيئة، وما الصعوبات والمعوقات التي واجهت هذه التجارب لتفاديها عند تعاملنا مع هذه القضايا والمشكلات والاحتياجات في المجتمع المصري.

– **رابعاً : متطلبات تحقيق الرؤية المستقبلية**

– لكي يتم تطبيق الرؤية المستقبلية في الواقع الميداني يتطلب توافر ما يلي :.

– – المعارف – الفهم – المهارات

– * **المعارف** :. ويقصد بالمعارف هنا تزويد المخططين الاجتماعيين العاملين في جمعيات جماية البيئة بمجموعة من الاتجاهات والمداخل العلمية المعاصرة في التخطيط الاجتماعي، والتي يمكن ترجمتها إلى نمط من السلوك الفعلي في التعامل مع النسق المستهدف، ناهيك عن تزويدهم بمجموعة من العلوم الإنسانية والاجتماعية التي تساعدهم على فهم طبيعة وخصائص المخاطر البيئية ومشكلاتها، وكذلك تزويد أفراد المجتمع بالمعارف المختلفة التي تساعدهم على إمكانية الاستفادة من خدمات هذه الجمعيات، وفي ذات الوقت يمكن الاستفادة من خبراتهم وقدراتهم وإمكاناتهم المتاحة للحفاظ على البيئة.

– * **الفهم** :. ويقصد به فهم القائمين بالعمل في جمعيات حماية البيئة لطبيعة التغيرات المناخية ومشكلاتها والأثار الضارة المترتبة على ذلك، سواء كانت صحية أو اجتماعية أو اقتصادية، أو بيئية، وكذلك فهمهم لطبيعة الدور الذي يقوم به كل عضو في العمل بالمنظمة، وفهم البيئة الخارجية وكيف يمكن الاستفادة من خدمات وموارد الأساسات الأخرى الموجودة بالمجتمع، وكذلك الأمر بالنسبة للأفراد المجتمع المحيطين بتلك الجمعيات.

– * **المهارات** :. ويقصد بالمهارة الاستخدام الأمثل للمعرفة وتطبيقها عند التنفيذ وسرعة الانجاز عند القيام بالدور المنوط به، وكذلك هي اختيار واع لنوعية المعرفة وثيقة الصلة بالمسئولية التي يقوم بها فريق العمل بالجمعية ثم إدماج هذه المعرفة مع قيم ومبادئ العمل المهني لطريقة التخطيط الاجتماعي بطريقة تؤدي الغرض وتوصل إلى الهدف المنشود المراد الوصول إليه .

مهام المخطط الاجتماعي وفريق العمل بجمعيات الحفاظ على البيئة :

–القيام بدراسة المجتمع المحلي ومعرفة الإمكانات والموارد المتاحة لاستثمارها لصالح أفراد المجتمع المحلي المستفيدين من خدمات الجمعيات، ويسهمون في الحفاظ على البيئة.

–القيام بتعبئة الجهود الشعبية لتفعيل دور جمعيات الحفاظ على البيئة في مواجهة مشكلات التغيرات المناخية وإشباع احتياجات أفراد المجتمع المحلي، وتقديم البرامج المتنوعة التي تسهم في تخفيف الضغوط عنهم.

–توعية الجماهير بما تقدمه الجمعيات المعنية بالحفاظ على البيئة من خدمات وبرامج مختلفة، وذلك عن طريق الندوات، واللقاءات والزيارات المختلفة للمجتمع المحلي .

–مساعدة أفراد المجتمع المحلي على تحديد احتياجاتهم المختلفة.

–اختيار التوقيت المناسب الذي يتلاءم مع ظروف أفراد المجتمع وتقديم البرامج والخدمات فيه.

–العمل على حل المشكلات التي تواجه فريق العمل بجمعيات الحفاظ على البيئة.

–تصحيح الأفكار والاتجاهات الخاطئة لدى أفراد المجتمع حول مشاركتهم بالجمعيات والمؤسسات الموجودة في المجتمع.

خامساً : المبادئ التي تستند اليها الرؤية المستقبلية

١–مبدأ الالتزام بقيم وأخلاقيات المهنة عامة وطريقة التخطيط الاجتماعي قاطبةً .

٢–مبدأ الثواب والعقاب، وذلك لتحقيق العدالة التنظيمية بالجمعيات الأهلية، والعدالة البيئية على المستوي المحلي والعالمي .

٣–مبدأ الالتزام بإحداث التغييرات في سياسات الجمعيات الأهلية من خلال القنوات الشرعية لها.

٤–مبدأ إقامة علاقات مهنية مبنية على الثقة والحرية والاحترام المتبادل .

٥–مبدأ الاستعانة بالخبراء والمتخصصين لتدعيم أبعاد الشراكة المجتمعية كمدخل لتنشيط الجمعيات الأهلية المعنية بالحفاظ على البيئة.

٦–التركيز على مبدأ التقويم المستمر حول مدى تحقيق الشراكة المجتمعية في المنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية المسئولة عن الحفاظ على البيئة.

٧–مبدأ الالتزام في الممارسة المهنية بقواعد العمل التي تنص عليها القوانين واللوائح بالمنظمات غير الحكومية.

سادساً: الإستراتيجيات التي تعتمد عليها الرؤية المستقبلية لتحديد معوقات الشراكة المجتمعية بين منظمات حماية البيئة في مواجهة تداعيات ظاهرة تغير المناخ:

وفقاً لأنموذج دعم وتطوير المنظمات، فإن البرنامج المقترح يستند إلى الاستراتيجيات التالية:

(أ) استراتيجية الإقناع . تغيير الاتجاهات: تفترض هذه الإستراتيجية أساساً اتفاق الجماعات المختلفة في الرأي وذلك على أساس القيم التي تعتنقها وأن التغيير في القيم لا يتم إلا بالإقناع، حيث يستخدم المخطط الاجتماعي عدد تكتيكات أهمها: جمع أكبر قدر من البيانات والمعلومات والحقائق التي تبين أهمية التغيير المراد إحداثه، وكذلك تحديد القيم التي يتمسك بها بعض

العاملين والتي تعرقل الوصول إلى القرار المناسب، والعمل على إبراز بعض القيم الفلسفية العامة التي تقرب بين العاملين وبعضهم، والتي تتفق مع طبيعة التغيير المطلوب، هذا فضلاً عن تأكيد درجة الاعتماد المتبادلة بين العاملين والسعي إلى إيجاد شبكة عمل للعلاقات الاجتماعية لتحقيق المشاركة يبين العاملين في اتخاذ القرارات المناسبة .

ومن ثم يتوجب الاستناد إلى إستراتيجية الإقناع وتكتيكاتها المتعددة لإقناع العاملين في الجمعيات الأهلية على تقديم الخدمات، وتدريبهم علي كيفية مساعدة المستفيدين في الحصول علي الخدمات بشكل جيد، وذلك إيماناً بأن الشراكة المجتمعية تُعد مدخلاً علمياً لتنشيط الجمعيات الأهلية وتحقيق أهدافها وتطوير أدائها .

(ب) إستراتيجية الضغط. القوة : وتفترض هذه الإستراتيجية أساساً أن جماعات العاملين المختلفة لا تتفق أحياناً في الرأي إلا إذا تحققت من قبل أن هذا الاتفاق في صالحها، وذلك بموازنة الفوائد التي تحصل عليها والأضرار التي تصيبها، ومن ثم يحتم التركيز على الاستفادة من هذه الإستراتيجية في استخدام الضغط على بعض العاملين في الجمعيات الأهلية، وذلك من خلال إبراز مميزات الالتزام بالخدمات والبرامج التي تقدم للمستفيدين، وفوائده في ترقياتهم وحصولهم على الحوافز والمكافآت المتعددة .

(ج) إستراتيجية التعاون: ويعني بها القدرة على تقسيم العمل فيما بين العاملين في الجمعيات الأهلية ، وهذه الإستراتيجية تستند إلى أن الإنسان مستعد إلى إحداث تعديل في اتجاهاته وعاداته طالما أن هناك مصلحة عامة تعود عليه بالنفع، ومن ثم يمكن التأكيد على المخططين الاجتماعيين العاملين في الجمعيات الأهلية التعاون والتحلي بالالتزام المهني والتمسك بالالتزام التنظيمي في العمل المهني طالما أن له مردود إيجابي على بناء القدرات المؤسسية لهذه الجمعيات وزيادة كفاءتها وفاعليتها.

(د) إستراتيجية تغيير السلوك : تركز هذه الإستراتيجية على أن المشاركة الجماعية تمثل قوة كبرى وغاية الأهمية في تغيير سلوك الأفراد، ومن ثم فإنها تهدف إلى التأثير على السلوك الفردي، ولذلك يتوجب الاستفادة من هذه الإستراتيجية في نشر ثقافة الالتزام التنظيمي وتوضيح تأثير ذلك على إعادة بناء القدرات المؤسسية للجمعيات الأهلية.

سابعاً : التكنيكات المستخدمة وفقاً للرؤية المستقبلية لتحديد معوقات الشراكة المجتمعية بين منظمات حماية البيئة في مواجهة تداعيات ظاهرة تغير المناخ :

اتساقاً مع تنوع وتعدد الإستراتيجيات السابقة، وسعياً إلى تحقيق أهداف الرؤية المستقبلية، فإنه يمكن استخدام العديد من التكنيكات المهنية والتي تتفق وطبيعة الرؤية المستقبلية، وذلك في ضوء أنموذج دعم وتطوير المنظمات:

. تكنيك التركيز على الأهداف والمصالح المشتركة.

. تكنيك العمل المشترك . . تكنيك المشاركة .

. تكنيك التعاون والتنسيق. . تكنيك الشرح والتوضيح .

. تكنيك الاتصالات المقومة . . تكنيك زيادة حجم التفاعل والعلاقات التبادلية.

ثامناً: أدوار المخطط الاجتماعي وفقاً للرؤية المستقبلية واستناد إلى أنموذج دعم وتطوير المنظمات وذلك على النحو التالي :

(أ) دور المتحدث بلسان المنظمات غير الحكومية: وهنا يقوم المخطط الاجتماعي بالتأكيد على أهمية تحقيق الشراكة المجتمعية لتنشيط الجمعيات الأهلية وزيادة كفاءتها وفاعليتها في تقديم الخدمات للمستفيدين وتدعيم علاقات هذه الجمعيات بالجمعيات المماثلة وكافة المؤسسات المعنية للاستفادة منها في تحقيق أهداف الجمعيات الأهلية.

(ب) دور المخطط : حيث يوضح المخطط الاجتماعي طبيعة الأهداف قريبة وبعيدة المدى والتي تسعى الجمعيات الأهلية إلى تحقيقها، ووضع الخطة التي من خلالها تستطيع هذه الجمعيات أن تصل إلى أهدافها ويكون التركيز على محتوى العمل التخطيطي حتى يمكن تحقيق الشراكة المجتمعية للحفاظ على البيئة .

(ج) دور مقترح القرارات: حيث يقوم المخطط الاجتماعي باقتراح القرارات التي من شأنها الإسهام في تحقيق الالتزام التنظيمي ووضع بعض الأدلة والنشرات الموضحة لمميزات الالتزام التنظيمي ودوره في تحقيق الرضا الوظيفي وحزمة من الحوافز والتقدير المعنوي بتنشيط برامج الحفاظ على البيئة .

(د) دور الإداري: حيث يقوم المخطط الاجتماعي بتوضيح البناء الإداري والمؤسسي للجمعيات الأهلية والعمل على تهيئة العاملين إدارياً لتقبل فنيات الالتزام التنظيمي وتأثيره على تحقيق الأهداف التي تسعى هذه الجمعيات إلى تحقيقها .

(و) دور المرشد: حيث يقوم المخطط الاجتماعي بدوره في إرشاد العاملين ومساعدتهم على اختيار الصواب فيما يتعلق بأمور عملهم دون أن يفرض رأيه تحقيقاً لتدعيم ثقافة العمل الفريقي لدي العاملين بمجال حماية البيئة .

(ز) دور المساعد: حيث يركز المخطط الاجتماعي على مشاعر عدم الرضا عن الأوضاع غير المقبولة في أداء الجمعيات الأهلية والعمل على إيجاد الرغبة في العمل المشترك من أجل تغيير هذه الأوضاع من خلال الالتزام التنظيمي، على أن يتم ذلك بدون ضغط على العاملين سعياً لتحقيق الأهداف العامة للجمعيات الأهلية المعنية بالحفاظ على البيئة .

(س) دور الخبير: حيث يقوم المخطط الاجتماعي بدوره كخبير من خلال تزويد الجمعيات الأهلية بالبيانات والمعلومات المستقاة من الأبحاث العلمية أو الخبرات المهنية والتوجيه المبنى على النظريات العلمية المعنية بتحقيق الشراكة المجتمعية للحفاظ على البيئة.

تاسعاً: الأدوات والوسائل التي تستند إليها الرؤية المستقبلية، وذلك في ضوء أنموذج دعم وتطوير الجمعيات:

هناك مجموعة من الأدوات التي يعتمد عليها البرنامج المقترح في تحقيق الشراكة المجتمعية لتنشيط الجمعيات الأهلية المعنية بحماية البيئة، ومن أهمها ما يلي :

. الدورات التدريبية .	. الاجتماعات .	. المقابلات .
. الندوات .	. المناقشات الجماعية.	. ورش العمل .
. الجماعات البؤرية.	. اللجان .	. الإعلام والدعاية .
. التسجيل .	. العلاقات العامة .	

المراجـــع

المراجع العربية

ابراهيم بيومي مرعي، و جمال شحاته حبيب. (١٩٩٧). الخدمة الاجتماعية والتحديات البيئية. *المؤتمر العلمي العاشر*. الفيوم: كلية الخدمة الاجتماعية.

أحمد أبوالوفا. (١٩٩٣). الحماية الدولية للبيئة من التلوث مع الإشارة ببعض التطورات المدنية. *المجلة المصرية للقانون الدولي، الجمعية المصرية للقانون الدولي*، ٤٧.

أحمد عبدالفتاح ناجي. (٢٠١٥). *التخطيط للتنمية الحضرية المستدامة نحو مدن مستدامة بدول العالم الثالث في ضوء متغيرات العصر*. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

احمد عبدالونيس، و سمير محمد عبدالوهاب. (٢٠٠٨). *تطوير المناطق العشوائية التنمية والسياسات والإدارة*. القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية.

أحمد مصطفى خاطر. (٢٠١٢). الشراكة بين المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية. *المؤتمر العربي الأول* (صفحة ٣٨). القاهرة: جامعة الدول العربية.

أسماء سيد حسين خليل. (٢٠١٧). التخطيط المرتكز على الأنشطة التعليمية لنشر ثقافة الاستدامة البيئة بين طلاب الخدمة الاجتماعية، دراسة مطبقة على طلاب الفرقتين الأولى والثانية بكلية الخدمة الاجتماعية بجامعة اسوان. *المجلة الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين*.

الأمم المتحدة. (٢٠٢٠). *اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وثيقة الأمم المتحدة*. زيورخ: الأمم المتحدة .

الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ . (٢٠٠٧). *التغير المناخي: التقرير التجميعي Ipcc*. نيويورك: جامعة كامبريدج.

أماني قنديل. (٢٠٠٨). *الموسوعة العربية للمجتمع المدني*. القاهرة: مكتبة الأسرة.

تقرير التنمية البشرية. (٢٠٢٠). *اختيار مستقبلياً المشترك) نحو عقد اجتماعي جديد*. القاهرة: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ومعهد التخطيط القومي.

جهاز شئون البيئة. (٢٠٠٧). *التغيرات المناخية وتوقف مصرفيها (يوم البيئة العالمي)*. القاهرة: جهاز شئون البيئة.

جهاز شئون البيئة (٢٠٠٧). *فهم التغيرات المناخية دليل المبتدئين لاتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ*. القاهرة: جهاز شئون البيئة.

جيهان عصام رياض (٢٠١٩). المناخ والجهود الدولية: القمة بين الالتزامات والخطابات. *المركز العربي للبحوث والدراسات*.

حصه عبدالعزيز المبارك، وزكيه راضي الحاجي. (٢٠١٩). تحليل أثر ارتفاع درجة الحرارة على التوسعات العمرانية الأفقية في محافظة الإحساء, دراسة تطبيقية باستخدام تقنية الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية. ٧٣.

حمد نجم الدين عيداروس. (٢٠٠٦). تفعيل آليات الشراكة المجتمعية في إدارة و تمويل المؤسسات الحكومية بمصر. *المجلس العالمي لجمعيات التربية المقارنة – الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية*.

سعد طه علام. (٢٠٠٨). *التنمية والدولة*. القاهرة: دار الطبيعة للنشر والتوزيع.

سماح عوايجية. (٢٠١٨). التحولات البيئية والمخاطر المجتمعية وانعكاساتها على المجتمعات العربية. *مجلة الباحث في العلوم الاجتماعية*.

عمادالدين عبدالحميد شلبي. (٢٠٠٠). التدخل المهني للخدمة الاجتماعية لمواجهة مشكلات تلوث البيئة الريفية. *رساله الدكتوراه غير منشورة*. مصر، الفيوم، جامعة القاهرة , فرع الفيوم: كلية الخدمة الاجتماعية.

فاطمة الزهراء دعموش. (٢٠١٠). سياسة التخطيط البيئي في الجزائر. *رسالة ماجستير غير منشورة*. الجزائر، جامعة مولود معمري: كلية الحقوق.

محرم الحداد، عبد المنعم عبدالرحمن، و بسمة الحداد. (٢٠٠٨). ظاهرة التغير المناخي العالمي والاحتباس الحراري– الأهمية ' أساسات الاختلاف– نماذج المحاكاة وتقييمها الفني. *المجلة المصرية للتنمية والتخطيط*، ١١٠.

محمد نجيب. (١٩٨٥). *الخدمة الاجتماعية في مجال حماية البيئة*. القاهرة: مكتبة الأنجلو.

مذكرات تحقيق النمو العادل. (٢٠٢١). *التقييم المؤسسي لتغير المناخ*. ليبيا: توفير التمويل وبناء المؤسسات .

وليد عبد الرحمن إسماعيل بركات. (٢٠١٤). دور المجتمع المدني في تنمية الوعي الشعبي. *رسالة ماجستير غير منشورة*. مصر، طنطا، جامعة طنطا: كلية الآداب.

المراجع الأجنبية

Grover, H. (2010). localreponse global climate change . The roleof local development plansin chimate change management. *ph.D*. united states, Texas Am university: dissertion.

Jenni, f., ovhoff, b., & Inmet, g. (2002). *Noopro fit partne ship: adefining frame work public adminis trartion and development george wash ington*. usa: university washing De.

Ranorcathy . (2020). *the International reading Assd cioltion to atuig charged policy environment Jour nalavticles*. London: Report enteral.

United Nation Enviroment program (unep). (2011). *towards green Econom put hways bosustainable development and pover by eradication unepnairobi*. usa: United Nation Enviroment program (unep).